دراسة تحليلية للسياسة السعرية الزراعية والآثار المترتبة عليها فى جمهورية مصر العربية

الدكتور عادل محمد مصطفى
كلية الزراعة ، جامعة الأزهر

• مقدمة •

تلعب الأسعار دورا هاما فى أى بنيان اقتصادى ، إذ هى المحرك الأساسى لمختلف الأنشطة الاقتصادية . حيث إن الأسعار وظيفة أساسية فى توجيه الموارد ومنطقتها ، كما تؤدى الدور الأساسى أيضا فى مجال توزيع الناتج القومى بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة . وتعتبر المشكلات السعرية ذات طبيعة متشابكة ومتكاملة مع باقى المشكلات الاقتصادية والنقدية والمالية بحيث لا يمكن معالجتها إلا بتناول اقتصادى كلى للمقتصد القومى .

ويرتبط موضوع الاختلالات السعرية للأنتجة الزراعية بمظاهر الاختلال الاقتصادى والنقدى والاجتماعى على المستوى القومى ، بحيث لا يمكن معالجته بمعزل عن السياسات السعرية ومختلف المتغيرات الأخرى المؤثرة فيه ، وذلك بالإضافة إلى العوامل الأخرى المرتبطة بمشكلة الإنتاج بشكل عام ، وإنتاج الغذاء بشكل خاص ، وكذلك السياسات السعرية الجزئية بالإضافة لسياسات الدعم ، وكذلك الآثار المترتبة على التضخم الذى يعانى منه البنيان الاقتصادى القومى .

ولا شك أن الأصل والأساس فيما يعانيه المجتمع من مشكلات تعتبر الاختلالات السعرية إحداها هو غيبة استراتيجية اقتصادية واضحة ، مما يؤدى إلى التناقض فى السياسات والقرارات والنتائج المترتبة عليها .

• المواد والطرق المستعملة •

هناك تناقضات واضحة فى السياسات السعرية الزراعية والغذائية أدت إلى حدوث اختلالات واضحة فى هيكل الأسعار للسلع الزراعية بحيث أصبحت معظم هذه الأسعار

لا تعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للسلع ، هذا بالإضافة إلى اختلال التوازن بين أسعار المنتجات الزراعية وبعضها واختلال التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ، وقد كانت لهذه الاختلالات آثار ضارة أدت إلى اختلال التركيب المحصولى ، وإلى عدم عدالة توزيع الدخل الزراعى وإلى اتساع حجم الفجوة الغذائية واتجاه الدولة إلى الاعتماد على الاستيراد لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على السمات العامة للسياسات السعرية الزراعية ، ومظاهر الخلل فى هذه السياسات فى محاولة للتعرف على دور هذه السياسات فى اختلال الأسعار وفى توجيه الإنتاج الزراعى ، وذلك بدراسة تكاليف الإنتاج الزراعية والأسعار المزرعية وحساب الأسعار وفقا لنماذج المساواة وحساب الأسعار ولمعيار التكاليف ، ودراسة الأسعار التصديرية أو الاستيرادية واستخدام الأرقام القياسية لنفقة المعيشة فى كل من الريف والحضر ، والأرقام القياسية لأسعار الجملة فى حساب الأسعار المعدلة للتوصل لتوصيف البنيان السعرى الراهن وكيفية معالجة ما يكتنفه من مشكلات .

واستخدمت فى هذه الدراسة طرائق التحليل الوصفى والإحصائى ، حيث طبقت بعض نماذج تقدير الأسعار وفقا لمعيار التكاليف الإنتاجية وأسعار المساواة بالإضافة إلى دراسة نسب التبادل الزراعية ، والأرقام القياسية للأسعار الزراعية ، وقد استندت الدراسة إلى بعض الدراسات والمراجع والنشرات العلمية بالإضافة إلى بيانات وزارة الزراعة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

• النتائج والمناقشة •

(أولا) الملامح الرئيسية للاختلالات السعرية الزراعية :

يرتبط موضوع الاختلالات السعرية للسلع الزراعية والغذائية بمجموعة من العوامل ، لعل من أهمها نقص المعروض من المواد الغذائية الناشىء عن مشاكل الإنتاج والإنتاجية الزراعية والسياسات الاقتصادية الزراعية المؤثرة فى العملية الإنتاجية ، بحيث أصبح القطاع الزراعى غير قادر على تقديم احتياجات السكان المتزايدة من السلع الزراعية والغذائية .

ولقد انتهجت الدولة مجموعة من السياسات استهدفت بها محاولة زيادة عرض السلع الغذائية من خلال التوسع بشكل متزايد فى استيراد تلك السلع لتغطية الاحتياجات المتزايدة

للسكان مما حمل الدولة أعباء تفوق قدرتها على تمويل هذه الواردات .

وقد واكب الاعتماد على الخارج فى توفير احتياجات الغذاء للسكان اتجاه الدولة نحو خفض نفقات المعيشة من خلال دعم أسعار بعض السلع الغذائية بغرض ضمان توفيرها لمحدودى الدخل . وقد بدأت هذه السياسة بشكل محدود حيث لم يتعد عبء الدعم مليونى جنيه فى عام ١٩٦٠ ، وبلغ بعد التوسع المتزايد فى سياسة الدعم ما يزيد على المليارين من الجنيهات فى العام فى الفترة الراهنة .

وبالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق نوع من العدالة من خلال السياسات السالف ذكرها لصالح محدودى الدخل ، إلا أن هذه السياسات لم تحقق تلك الأهداف على النحو المرغوب ، وكان من نتيجة ذلك ما ظهر من اختلالات سعرية من أبرز مظاهرها ظهور السوق السوداء لعدد كبير من السلع الغذائية أو غير الغذائية المدعومة ، وكذلك بالنسبة لمستلزمات الإنتاج التى تدعمها الدولة بغرض خفض تكلفة المنتجات التى تستهدف الدولة توفيرها بأسعار مناسبة ، وذلك بالإضافة إلى مشاكل التوزيع والإنتاج التى تعتبر أيضا من المشاكل المرتبطة بالبنيان السعرى .

ولاشك أن تناقضات السياسة السعرية المتبعة هى المسئولة عن هذه الاختلالات الواضحة والتى تشير إلى أن معظم الأسعار لا تعكس القيمة الاقتصادية للسلع ، كما أن جزئية السياسة وعدم شمولها وتكاملها كان مسئولا أيضا عن عديد من صور الاختلالات السعرية حيث إن تحديد سعر منتج معين قد يكون سببا فى خفض إنتاجه لصالح غيره من الأنتجة الزراعية ذات الأربحية الأعلى ، كما أن رفع سعر منتج معين قد يكون مسئولا أيضا عن الزيادة فى سعر منتج آخر أو مجموعة من الأنتجة دون رغبة المخطط فى ذلك .

والنتيجة الطبيعية للسياسات السعرية الجزئية والتى ينصب اهتمامها على تحديد أسعار بعض السلع وترك الأسعار الأخرى دون تدخل هو حدوث الاختلالات السعرية ذات الآثار الاقتصادية الضارة التى تؤدى إلى نتائج عكسية حتى فيما يتعلق بالأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها بالإضافة إلى التأثير السلبى على القطاع الزراعى ، وعدم عدالة توزيع الدخل الزراعى والمشاركة فى تحمل أعباء التنمية التى تستهدفها الدولة ، وكذلك التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة للمستهلك .

ومن الملامح الأساسية للاختلالات السعرية الانخفاض النسبى للأسعار التى تحددها الدولة لبعض المحاصيل عن أسعار المحاصيل الأخرى الأمر الذى يلقى بأعباء تحقيق فائض

للدولة على بعض المزارعين دون البعض الآخر ، كما يعطى قطاعات أخرى بعض العائد الذى يستحقه القطاع الزراعى ، ويدفع المزارعين إلى التهرب من زراعة بعض المحاصيل كالقطن للاستفادة من ارتفاع أسعار البرسيم على سبيل المثال .

وتستهدف الدولة من تحديد أسعار المحاصيل عند مستويات منخفضة نسبيا هدفين رئيسيين هما تحقيق عائد من النقد الأجنبى من حصيلة الصادرات الزراعية وتوفير السلع الغذائية للمستهلك فى الحضر بأسعار منخفضة ، ولذلك تتبع أسلوب التحديد المباشر للأسعار وتفرض تسليم حصة من الإنتاج إجباريا وتحديد المساحة المزروعة وفرض الغرامات على التهرب من الزراعة أو عدم تسليم الحصة الإجبارية .

إلا أن التفاوت الحاد والاختلالات الواضحة بين الأسعار المحددة والأسعار فى السوق الحرة ، وأسعار التوازن التى يجب أن تسود فى حالة عدم التدخل ، وكذلك الأسعار التقديرية المشتقة من الأسعار العالمية أو التى تعطى المحاصيل قوة شرائية تتناسب مع تكاليف المعيشة ، كل ذلك يؤدى إلى عدم الالتزام بزراعة المحاصيل المحددة أسعارها وعدم توريد الحصص الإجبارية ، والاتجاه إلى زراعة المحاصيل ذات الربحية المرتفعة مثل البرسيم والأعلاف ، وكذلك محاصيل الخضر والفاكهة .

ولا تقتصر الاختلالات السعرية على أسعار المنتجات الزراعية والمحاصيل ، بل إنها تشتمل أيضا على أسعار مستلزمات الإنتاج والمدخلات الزراعية (جدول ١) ، الأمر الذى يؤدى إلى نتائج عكسية ، ذلك عندما لا يرتبط دعم مستلزمات الإنتاج الزراعى بالغرض الإنتاجى المحدد لاستخدام هذه المستلزمات . فدعم الأسمدة والذى يستهدف زيادة إنتاج بعض المحاصيل التى تحدد الدولة أسعارها يذهب بطريقة أو بأخرى إلى إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة وغيرها ، حيث يعاد بيع هذه الأسمدة بأسعار أعلى ، ودعم الجرارات الزراعية والوقود الذى يستهدف أساسا تشجيع الزراع على تطوير أساليب الإنتاج والعمل على زيادة الإنتاج يؤدى إلى تشجيع استخدام الجرارات ووقودها المدعم فى أغراض أخرى غير زراعية ، مثل النقل وأعمال التشييد وغيرها . ومن الواضح أن العائد الذى يحققه هذا الخلل تحصل عليه فئات أخرى من غير الزراع أو الفئات ذات الدخل المرتفع من الزراع ، الأمر الذى يؤدى إلى اختلالات دخلية بين المزراع الكبير والسكان الزراعيين واللازراعيين .

جدول (١)

تكاليف إنتاج الوحدة من أهم المحاصيل الزراعية فى جمهورية مصر العربية

فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٣

السنوات	القطن جنيه / قنطار	القمح جنيه / إردب	الذرة الشامية جنيه / إردب	الأرز جنيه / طن	الفول جنيه / إردب	قصب السكر جنيه / طن	البصل جنيه / طن
١٩٧١	١٣,٥٠	٤,٩٥	٣,٤٣	٢١,٥٠	٥,٢٣	٢,٠٩	١١,٥٨
١٩٧٢	١٢,٤٧	٤,٧١	٣,٥٤	٢١,٦٧	٥,٠٢	٢,١٠	١٠,٢٧
١٩٧٣	١٤,٠٩	٤,٣٠	٣,٨٣	٢٢,٢٥	٥,٥٤	٢,٢١	١٠,٨٥
١٩٧٤	١٦,٥٤	٥,١٨	٤,٤٨	٢٧,٤٢	٦,٢٣	٢,٩٤	١٠,٧٩
١٩٧٥	٢٠,٢٣	٦,١٠	٥,١٥	٣٠,٤٢	٨,٢٧	٣,٥١	١٦,٧٠
١٩٧٦	٢٢,٢٥	٦,٩٧	٥,٨٠	٤٠,٣٣	٩,١١	٤,٧٨	٢٢,٥٢
١٩٧٧	٢٧,٢٨	٨,٠٩	٧,١٧	٤٢,٠٠	١٠,٨٤	٥,٥٦	٢٦,١٥
١٩٧٨	٢٣,٦٨	٩,٤٨	٨,٠٨	٤٤,٥٠	١١,٧٥	٥,٩٥	٢٥,٥٣
١٩٧٩	٢٧,٢٣	١٢,١٧	٩,٣٩	٥٤,٠٨	١٤,٩٠	٦,٧٢	٣٦,٣٤
١٩٨٠	٣٥,٢٣	١٥,٦٥	١٠,٦٠	٦٦,٢١	٢١,٠٤	١١,٥٤	٣٣,٠٨
١٩٨١	٢٩,٥٠	١٦,٠٧	١٣,٨٩	٨٤,١٤	٢٣,٩٣	١٢,٣٣	٤٠,٤٥
١٩٨٢	٤٠,٧٠	١٧,٩٦	١٥,٩٦	١٠٠,٤٢	٢٧,١٢	١٤,٦٥	٤٣,٣٠
١٩٨٣	٥٤,٣٥	٢٢,١٣	١٩,٦٥	١٠٩,٤٠	٢٩,٣٤	١٨,٠٠	٥٤,٧٠

المصدر : مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

(ثانيا) تقييم السياسات السعرية باستخدام بعض نماذج تقدير الأسعار لأهم الحاصلات الزراعية المصرية :

لاشك أن مقابلة نتائج بعض نماذج تقدير الأسعار الزراعية يمكن أن يلقى الضوء على جوانب الخلل فى تحديد الأسعار الزراعية لبعض المحاصيل فى جمهورية مصر العربية . ولما كانت معظم المحاصيل ذات الأهمية النسبة ، سواء من حيث المساحة أو الدخل تخضع لتحديد الأسعار كالقطن والأرز مثلا ، وذلك بالإضافة إلى خضوع المساحات المزروعة أصلا للتحديد الإدارى بموجب الدورة الزراعية ، لذلك فإن وضع الأسعار الزراعية

جدول (٢)

الأسعار المزرعية الفعلية للمحاصيل فى جمهورية مصر العربية

فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٣

السنوات	القطن جنيه / قنطار	القمح جنيه / إردب	الذرة الشامية جنيه / إردب	الأرز جنيه / طن	الفول جنيه / إردب	قصب السكر جنيه / طن	البصل جنيه / طن
١٩٧١	١٨,٢٤	٥,٣١	٤,٦٨	٢٧,٤٦	٨,٩٢	٢,٧٢	١٥,٧٨
١٩٧٢	١٩,٨٦	٥,٢٦	٥,١٥	٢٦,٨٤	٨,٤٧	٣,٠٧	١٣,٦٣
١٩٧٣	١٩,٥١	٥,٧٢	٦,٣١	٢٨,١٧	٨,٣٥	٣,٧٢	١٩,٤٧
١٩٧٤	٢٣,٦٢	٧,٠٤	٧,١١	٣٥,١٣	١٣,٣٣	٦,٤٠	١٩,٠٤
١٩٧٥	٢٥,٣٦	٧,٧٠	٧,١٢	٤٠,٢٤	١٦,١٤	٧,٥٣	٢٤,٥٨
١٩٧٦	٣٢,٠٠	٧,٠٧	٧,٠٤	٥٠,٠٠	١٦,٢٧	٨,٤٢	٢٩,١٦
١٩٧٧	٣٤,٣٩	٨,١٢	١٠,٦٦	٥٦,١٨	١٦,٣٣	٨,٢١	٣١,٤٢
١٩٧٨	٣٤,٨٧	٩,٢٥	١٠,٠٠	٦٦,١٠	٢٠,٨٥	٩,٣٤	٣٢,٩٠
١٩٧٩	٤٦,٨٠	٩,٦٠	١٠,٣٧	٦٥,٨٩	٢١,٣٠	١٢,٦٠	٤٤,٥٦
١٩٨٠	٤٧,٢٤	١٣,٢٠	١٧,٢٠	٨١,٢٩	٣٠,٨٦	١٥,٢٧	٤٢,٠٧
١٩٨١	٥٨,٠٩	١٣,٧٧	١٣,١٣	٩٨,٨٠	٣٦,٣٨	١٨,٢٠	٤٧,٢٣
١٩٨٢	٥٩,٩٦	١٢,٢٦	١٧,٤٨	١٣٠,١٢	٣٧,٢٢	٢٠,٢٠	٨٣,١٩
١٩٨٣	٦٥,١٣	١٢,٧٥	٢٣,٤٧	١٤٠,٠٠	٤٠,٠٠	٢٢,٢٠	٨٣,٢٥

المصدر : مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

والسياسات المتبعة فى تحديدها موضع الدراسة قد يفيد فى ترشيد هذه السياسات . وقد تناولت الدراسة كلا من أسعار القطن ، والقمح ، والذرة الشامية ، والأرز ، والفول ، وقصب السكر ، والبصل باعتبارها أهم الحاصلات الزراعية المصرية وكونها تشكل أهم الحاصلات الزراعية التصديرية والاستيرادية . وقد تناولت المقابلة الأسعار المزرعية الفعلية (جدول ٢) والأسعار المقدرة وفقا لنماذج التكاليف الإنتاجية (جدول ٣) ونماذج المساواة (جدول ٥) ، والاسعار التصديرية والاستيرادية لهذه المحاصيل (جدول ٨) .

جدول (٣)

الأسعار المزرعية المحسوبة وفقا لمعيار التكاليف فى جمهورية مصر العربية *

فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣

السنوات	القطن جنيه / قنطار	القمح جنيه / إردب	الذرة الشامية جنيه / إردب	الأرز جنيه / طن	الفول جنيه / إردب	قصب السكر جنيه / طن	البصل جنيه / طن
١٩٧١	١٥,١١	٥,٠١	٤,٠٥	٢٥,٤٥	٦,٨٨	٢,٦٥	١٣,٦٠
١٩٧٢	١٤,١٨	٤,٨٧	٤,١٠	٢٥,٦٩	٦,٥٠	٢,٧٠	١٢,٢٧
١٩٧٣	١٥,٨٧	٤,٠٣	٤,٤٠	٢٥,٩٤	٧,٠٠	٢,٨٠	١٢,٨٩
١٩٧٤	١٧,٧٩	٣,٨٢	٥,١٦	٣١,٩٧	٦,٩٨	٣,٦١	١٢,٨٤
١٩٧٥	٢١,٢٤	٥,٠٣	٥,٩٠	٣٤,٣٥	٩,١٦	٤,٢٠	١٨,٨١
١٩٧٦	٢٣,٣٠	٦,١٩	٦,٧٧	٤٦,٣٦	١٠,٥٠	٥,٧٨	٢٤,٩٤
١٩٧٧	٢٧,٧٧	٥,٠١	٧,٨٤	٤٥,٨٩	١١,٠٠	٦,٦٢	٢٩,١٠
١٩٧٨	٢٣,٣٧	٣,٧٢	٨,٦٩	٤٩,٢٦	١٠,٩٠	٧,٠٠	٢٨,٢٩
١٩٧٩	١٦,١٧	٩,١٣	١١,٠٨	٦١,٤٨	١٥,٩٤	٨,٠٧	٤٢,٣٤
١٩٨٠	٣٩,٦٧	١٠,٥٢	١١,٧٨	٧٤,٢٥	٢٣,٧١	١٣,٦٠	٣٨,٣٢
١٩٨١	٤١,٠٠	٦,٠٩	١٤,٦٠	٩٠,٨٥	٢٧,٩٠	١٤,٣٢	٤٥,٧٨
١٩٨٢	٤٩,٢٣	٦,٠٣	١٣,٥٢	١٠٦,٦٤	٢٧,٢٠	١٦,٧٠	٤٨,٦٤
١٩٨٣	٥٨,٧٣	١٠,٦٦	١٩,٩٢	١١٠,٥٤	٢٨,٥٢	٢٠,٦٠	٦٠,٦٢

المصدر : مركز البحوث الزراعية ، معهد بحوث الإقتصاد الزراعى ، قسم الإحصاء ، بيانات غير منشورة .

(*)احتسبت هذه القيم من المعادلة :

$$\text{السعر المزرعى المحسوب} = \frac{\text{(جملة تكاليف الإنتاج بدون إيجار + ٢ × القيمة الإيجارية) - قيمة الناتج الثانوى}}{\text{متوسط الإنتاجية الفدانية (وحدات فيزيقية)}}$$

وبتحليل نماذج تحديد الأسعار المزرعية وفقا لمعايير التكاليف الزراعية والمساواة والأسعار التصديرية والاستيرادية لمقابلتها بالأسعار المزرعية الفعلية ، فقد تبين أن الأسعار المحسوبة وفقا لنماذج التكاليف لم تعط نتائج يعتد بها ، وذلك للعيوب التى تكتنف تطبيق هذا النموذج ، فمن المفروض أن يغطى السعر تكاليف الإنتاج ويسمح بعائد صاف مجز للمزارع ، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة أنها تأخذ فى الاعتبار جانب تكاليف الإنتاج فقط

جدول (٤)

الأرقام القياسية للأسعار المقبوضة والأسعار المدفوعة

بواسطة الزراع فى جمهورية مصر العربية فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢

سنة القياس (١٩٦٤ / ١٩٦٥ = ١٠٠)

السنوات	الرقم القياسى للأسعار المقبوضة	الرقم القياسى للأسعار المدفوعة
١٩٧١	١٣٣,١٠	١١٧,٩٠
١٩٧٢	١٣٥,٣٠	١٢٢,١٠
١٩٧٣	١٥٦,٦٠	١٤٠,٠٠
١٩٧٤	١٩٢,٩٠	١٦٣,٣٠
١٩٧٥	٢٠٦,٣٠	١٦٤,٥٠
١٩٧٦	٢٣٧,٩٠	١٨٢,٢٠
١٩٧٧	٢٨٤,٠٠	٢٧١,٤٠
١٩٧٨	٣٥٦,١٦	٣٩٩,٦٠
١٩٧٩	٣٧١,٠٠	٣٦٤,٥٠
١٩٨٠	٤٤٨,٤٤	٤٣٩,٩٠
١٩٨١	٥٢٥,٧٦	٥٣٢,٢٠
١٩٨٢	٥٨٩,٣٦	٦٩٣,٢٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة الأرقام القياسية للقطاع الزراعى ، أعداد مختلفة .

وتهمل العوامل الأخرى التى يجب أخذها فى الاعتبار ، كما أن تحديد العائد الصافى للمزارع بما يعادل إيجار الأرض والذى يظل ثابتا لفترة طويلة ، وحتى لو تغير فإن معنى ذلك ارتباط السعر بإيجار الأرض فى الفترات المختلفة ، بصرف النظر عن الأهمية الاقتصادية أو الاجتماعية للمحصول أو الطلب عليه ، وذلك بالإضافة إلى عيوب تقدير تكاليف الإنتاج التى تهمل الزيادة فى قيمة إيجار الأرض أو فى أجور العمالة الزراعية أو الاحتياجات الإضافية من الأسمدة والكيماويات والعمليات الزراعية الأخرى .

كما تبين أن استخدام نماذج حساب الأسعار وفقا لمعيار المساواة لم يعط أيضاً نتائج يعتد بها ، حيث كانت الأسعار المحسوبة وفقا لهذا المعيار فى معظم السنوات متقاربة مع الأسعار الفعلية أو تزيد عنها أو تقل بشكل غير معنوى ، وذلك يمكن إرجاعه إلى أن كلا من الرقم القياسى للأسعار المقبوضة والأسعار المدفوعة والتى تعدل بها الأسعار المزرعية كانا متقاربين

جدول (٥)

الأسعار المزرعية المحسوبة وفقا لمعيار أسعار المساواة فى جمهورية مصر العربية *

فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢

السنوات	القطن جنيه / قنطار	القمح جنيه / إردب	الذرة الشامية جنيه / إردب	الأرز جنيه / طن	الفول جنيه / إردب	قصب السكر جنيه / طن	البصل جنيه / طن
١٩٧١	٢٠,٥٩	٦,٠٠	٥,٢٨	٣٠,٥٢	١٠,٠٨	٣,٠٤	١٧,٨٣
١٩٧٢	٢٢,٠١	٥,٨٣	٥,٦٦	٢٩,٧٣	٩,٣١	٩,٣٧	١٥,٠٠
١٩٧٣	٢١,٨٥	٦,٤١	٧,٠٦	٣١,٤١	٩,٣٥	٤,٤٦	٢٣,٣٦
١٩٧٤	٢٧,٨٧	٨,٣١	٧,٩٦	٤١,٤٥	١٤,٧٠	٧,٢٠	٢١,٢٨
١٩٧٥	٣١,٧٠	٩,٦٣	٩,١١	٥٠,٣٠	٢٠,٦٦	٩,٦٤	٣١,٤٦
١٩٧٦	٤١,١٢	٩,٦٠	٩,١٥	٦٥,٥٠	٢٠,٩٨	١٠,٩٤	٣٧,٩٠
١٩٧٧	٣٦,١٠	٨,٥٠	١١,١٩	٥٨,٩٩	١٧,١٤	٨,٦٢	٣٢,٩٩
١٩٧٨	٣٣,٤٨	٨,٩٠	٩,٦٠	٦٣,٤٦	٢٠,٠٢	٨,٩٧	٣١,٥٨
١٩٧٩	٤٧,٦٠	٩,٧٦	١٠,٥٥	٦٧,٠١	٢١,٦٦	١٢,٨١	٤٥,٣٢
١٩٨٠	٤٧,٩٥	١٣,٤٠	١٧,٤٦	٨٢,٥١	٣١,٣٢	١٥,٤٠	٤٢,٧٠
١٩٨١	٥٧,٥٠	١٣,٦٣	١١,٩٠	٩٧,٨٠	٣٦,٠٠	١٨,٠٠	٤٦,٧٥
١٩٨٢	٥٠,٩٧	١٠,٤٢	١٤,٨٥	١١٠,٥٠	٣١,٦٤	١٧,١٧	٧٠,٧١

المصدر : من بيانات الجدولين (٢ ، ٤) .

(*)احتسبت أسعار المساواة على أساس المعادلة :

$$\text{سعر المساواة} = \frac{\text{الرقم القياسى للأسعار المقبوضة بواسطة الزراع}}{\text{الرقم القياسى للأسعار المدفوعة بواسطة الزراع}} \times \text{السعر المزرعى الفعلى}$$

ويتناوبين الهبوط والارتفاع ، إذا اتسمت الفترة الأولى من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٧ بانخفاض نسبى ضئيل لمقبوضات الزراع عن مدفوعاتهم ، ثم تناوبت الهبوط والارتفاع فى الفترة الثانية من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٢ ، كما تبين ذلك من بيانات جدول (٤) ، ويمكن إرجاع ذلك بشكل عام إلى الطرق المتبعة فى حساب الأرقام القياسية لمقبوضات ومدفوعات الزراع والتى لا تأخذ فى الاعتبار الارتفاع الكبير فى مدفوعات الزراع ، والتى تعكسها أسعار السوق السوداء فى المناطق الريفية فى كافة احتياجات الزراع من سلع

جدول (٦)

الأرقام القياسية العامة

لأسعار المستهلكين فى ريف الجمهورية

فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣

السنوات	الرقم العام لنفقة المعيشة فى الريف
١٩٧١	١١٧,٩
١٩٧٢	١١٧,٦
١٩٧٣	١٣١,٢
١٩٧٤	١٤٩,٦
١٩٧٥	١٦٧,٩
١٩٧٦	١٨٧,٨
١٩٧٧	٢٠٦,٧
١٩٧٨	٢٣٤,٢
١٩٧٩	٢٤٨,٧
١٩٨٠	٣١١,٠
١٩٨١	٣٥٣,٤
١٩٨٢	٤٠٥,٨
١٩٨٣	٤٩٩,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

الاستهلاك ومستلزمات الإنتاج ، فى حين أن معظم إنتاج الزراع يخضع لأسعار لا يشترك الزراع فى تحديدها .

وفيما يختص بالأسعار التصديرية والاستيرادية فقد كانت أعلى بشكل عام من الأسعار المزرعية الفعلية ، كما يتضح ذلك من بيانات جدول (٨) التى توضح هذه الأسعار .

(ثالثا) شروط ونسب التبادل للمنتجات الزراعية :

توضح شروط ونسب التبادل للسلع الزراعية التغيرات فى القوة الشرائية للمنتجات الزراعية والاتجاهات الحقيقة للأسعار المزرعية ، ويمكن قياس شروط التبادل عن طريق :

- نسبة الأسعار المزرعية إلى إجمالى تكاليف الإنتاج للوحدة .

جدول (٧)

الأسعار الزراعية المعدلة بالأرقام القياسية لنفقة المعيشة فى الريف

فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٢

السنوات	القطن جنيه / قنطار	القمح جنيه / إردب	الذرة الشامية جنيه / إردب	الأرز جنيه / طن	الفول جنيه / إردب	قصب السكر جنيه / طن	البصل جنيه / طن
١٩٧١	١٥,٥٦	٤,٥٠	٣,٩٧	٢٣,٣٠	٧,٥٦	٢,٣٠	١٣,٣٨
١٩٧٢	١٦,٨٩	٤,٤٧	٤,٣٨	٢٢,٨٣	٧,٢٠	٢,٦٠	١١,٥٩
١٩٧٣	١٤,٨٧	٤,٣٦	٤,٨١	٢١,٥٧	٦,٣٦	٢,٨٣	١٤,٨٤
١٩٧٤	١٥,٧٨	٤,٧٠	٤,٧٧	٢٣,٤٧	٨,٧٧	٤,٢٧	١٢,٧٢
١٩٧٥	١٥,١٠	٤,١٩	٤,٢٩	٢٩,٨٦	٩,٦٢	٤,٤٨	١٤,٦٣
١٩٧٦	١٧,٠٩	٣,٧٦	٣,٧٥	٢٦,٦٠	٨,٦٦	٤,٤٨	١٥,٥٤
١٩٧٧	١٦,٦٣	٣,٩٢	٥,١٠	٢٧,١٣	٧,٩٠	٣,٩٧	١٥,٢٠
١٩٧٨	١٥,٨٤	٣,٩٤	٤,٢٧	٢٨,٢٢	٨,٩٠	٤,٠٠	١٤,٠٥
١٩٧٩	١٨,٨٢	٣,٨٦	٤,١٧	٢٦,٤٩	٧,٥٦	٥,٠٦	١٧,٩٢
١٩٨٠	١٥,١٦	٤,٢١	٥,٥٣	٢٦,١٣	٩,٩٢	٤,٩١	١٣,٥٢
١٩٨١	١٦,٤٣	٣,٩٠	٣,٧١	٢٧,٩٦	١٠,٢٩	٥,١٥	١٣,٣٦
١٩٨٢	١٤,٧٧	٣,٠٢	٤,٣٠	٣٢,٠٤	٩,١٧	٤,٩٧	٢٠,٥٠
١٩٨٣	١٣,٠٣	٢,٥٥	٤,٧٠	٣٢,٠١	٨,٠٠	٤,٤٢	١٧,٠٠

المصدر : من بيانات الجدولين (٢ ، ٦) .

ـ نسبة الأسعار المزرعية إلى أسعار التجزئة لنفس السلعة .

ـ نسبة الأسعار المزرعية إلى أسعار التصدير المعادلة .

ـ نسبة الأسعار المزرعية إلى أسعار الاستيراد المعادلة .

ويتبين من جدول (٩) انخفاض الأسعار المزرعية بالنسبة لتكاليف الإنتاج لمحاصيل القمح والقطن والذرة والفول وقصب السكر ، بينما ارتفعت الأسعار المزرعية بالنسبة للتكاليف الإنتاجية لمحاصيل الأرز والبصل ، ويتضح ذلك من انخفاض نسبة السعر المزرعى إلى تكاليف الإنتاج للمحاصيل الأولى ، وارتفاع هذه النسبة للمحاصيل الثانية ،

جدول (٨)

الأسعار التصديرية والاستيرادية لأهم المحاصيل فى جمهورية مصر العربية

فى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٣

السنوات	(١) القطن جنيه / قنطار	(٢) القمح جنيه / إردب	(٢) الذرة الشامية جنيه / إردب	(١) الأرز جنيه / طن	(٢) الفول جنيه / إردب	(٣) قصب السكر جنيه / طن	(١) البصل جنيه / طن
١٩٧١	٢٦,٠٨	٤,٣٧	٣,٨٩	٣٤,٦٧	٧,٨٣	—	٥٢,٤٠
١٩٧٢	٢٧,٢٨	٤,٦٥	٣,٨٨	٣٣,٧٥	٨,٢٦	٦,٠٠	٥٠,٠٥
١٩٧٣	٣٣,٥٧	٥,٥٥	٥,٢٢	٥٩,٧٥	—	—	١٠٥,٠٠
١٩٧٤	٥٩,٨٠	١٥,٥١	٩,٦٣	١٩٥,١٧	١٣,٥٠	٢٥,٥٠	٧٣,١٠
١٩٧٥	٥٣,٩٦	١١,٩٣	٩,١٠	١٦١,٠٠	٩,٠٣	٢٤,١٠	١٠٠,٠٠
١٩٧٦	٤٦,٥٥	٩,٧٨	٩,٣٨	٩٩,٢٥	١٠,٨٣	١٤,٥٠	١٢١,٠٠
١٩٧٧	٦٧,٩٣	٧,٩٨	٧,١١	٧٠,٧٥	٢٢,٩٩	١٠,٦٠	٩٠,٢٠
١٩٧٨	٤٩,١٥	٨,٤٩	٧,٢٨	٨٠,٥٨	١٢,٢٦	١١,٢٠	٨٨,٨٠
١٩٧٩	٩٠,٥٧	١١,٦١	١٠,٢٩	١٥٥,٥٨	١١,٨٦	١٨,٥٠	١٣٨,٢٠
١٩٨٠	٩٠,٣٣	٢١,٧٩	١٦,٨٥	٢٥١,٣٠	١١,٦٠	—	—
١٩٨١	٩٠,١٠	٢٥,٨٠	٢٣,٩٠	٣٣٢,٢٠	١٥,٦٠	٣٠,٣٢	٢٤٠,٠٠
١٩٨٢	٧١,٥٠	٢٥,٣٠	٢٢,٧٠	٣٥٤,٨٠	٣٥,٧٠	١٥,٠٤	٢٩٠,٣٠
١٩٨٣	٧٣,٩٠	٢٠,٢٠	١٤,٧٠	٢٦٠,٨٠	—	١٤,٤٠	٢٣٢,٤٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التجارة الخارجية .

(١) الأسعار التقديرية .

(٢) الأسعار الاستيرادية .

(٣) السعر المعادل لواردات السكر بمتوسط نسبة استخلاص السكر من قصب السكر بنسبة ١ : ١٠

وتجدر الإشارة إلى أن تدهور نسب التبادل للمحاصيل الزراعية يرجع إلى أن تكاليف الإنتاج للفدان تزيد بمعدلات أكبر من الزيادة فى انتاجيته ، فباستعراض تكاليف الإنتاج الزراعى التى توضحها بيانات (جدول ١) نجد أنها تزايدت بمعدلات كبيرة خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت الزيادة فى تكاليف إنتاج الوحدة حوالى ٤٠٢ ، ٤٦٠ ، ٥٧٣ ، ٥٠٩ ، ٥٦٠ ، ٨٦٠ ، ٤٧١ ٪ بالنسبة لمحاصيل القطن ، والقمح ، والذرة الشامية ، والأرز ، والفول وقصب السكر ، والبصل ، على الترتيب ، خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٣ . ويعتبر ارتفاع أجور العمالة الزراعية العامل الرئيسى لارتفاع تكاليف الإنتاج ، فقد ارتفعت

جدول (٩)

نسبة الأسعار المزرعية إلى تكلفة إنتاج الوحدة

لبعض المحاصيل فى جمهورية مصر العربية

فى عام ١٩٨٣ مقارنا بعام ١٩٧١

المحصول	الوحدة	١٩٧١			١٩٨٣		
		السعر	التكلفة	٪	السعر	التكلفة	٪
القطن	قنطار مترى	١٨,٢٤	١٣,٥٠	١٣٥,١٠	٦٥,١٣	٥٤,٣٥	١١٩,٨٣
القمح	إردب	٥,٣١	٤,٩٥	١٠٧,١٧	١٢,٧٥	٢٢,١٣	٥٧,٦١
الذرة الشامية	إردب	٤,٦٨	٣,٤٣	١٣٦,٤٤	٢٣,٤٧	١٩,٦٥	١١٩,٢٨
الأرز	طن	٢٧,٤٦	٢١,٥٠	١٢٢,٦٠	١٤٠,٠٠	١٠٩,٤	١٢٨,٠٠
الفول	إردب	٨,٩٢	٥,٢٣	١٧٠,٥٥	٤٠,٠٠	٢٩,٣٤	١٣٦,٣٣
القصب	طن	٢,٧٢	٢,٠٩	١٣٠,١٤	٢٢,٢٠	١٨,٠٠	١١٣,٣٣
البصل	طن	١٥,٧٨	١١,٥٨	١٣٦,١٧	٨٣,٢٥	٥٤,٧٠	١٥٢,١٧

المصدر : من بيانات الجدولين (١ ، ٢)

الأجور بنسبة ٣٥٧ ٪ فى القطن ، ٣٠٨ ٪ فى الأرز ، ٣٥٩ ٪ فى البصل ، ٤١٧ ٪ فى الذرة ، ٤٣٥ ٪ فى القمح ، ٥٦٦ ٪ فى الفول ، ٧١٨ ٪ فى القصب ، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعى ، مثل التقاوى والأسمدة والمبيدات .

وبمقابلة الأسعار المزرعية (جدول ٢) بالأرقام القياسية لنفقة المعيشة فى الريف (جدول ١٠) وكذلك الأرقام القياسية لأسعار الجملة (جدول ١١) يتضح الانخفاض النسبى لأسعار القطن والأرز والقمح ، الأمر الذى يشير إلى ارتفاع تكاليف المعيشة للمزارعين وانخفاض القوة الشرائية ممثلة فى أسعار منتجاتهم الرئيسية التى تحدد الدولة أسعارها .

ومن ناحية أخرى بمقابلة الأسعار المزرعية (جدول ٢) بالأسعار التصديرية والاستيرادية المعادلة (جدول ٨) يتضح الانخفاض النسبى فى الأسعار المزرعية لمعظم

جدول (١٠)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى جمهورية مصر العربية

فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣

سنة القياس (١٩٦٦ / ١٩٦٧ = ١٠٠

أولا - فى حضر الجمهورية

البيان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	١٤٩,٠	١٧٦,٧	١٨٧,٧	١٨٧,٧	٢٠٠,٥	٢٨٧,٦	٣٠١,١
الطعام والشراب	٢٢٥,٠	٢٤٦,٥	٢٦٤,٩	٣٣٥,٦	٣٨٣,١	٤٣٨,٥	٥١٩,٨
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	١٦٩,٥	٢٠٠,٥	٢٣٨,٣	٢٧٠,٨	٢٧٧,٠	٣٣١,٢	٣٩٧,٤
السكن ومستلزماته	١٠٩,٤	١١٠,١	١١٢,٧	١١٦,١	١١٤,٦	١١٤,٥	١٢٠,٣
الانتقال والمواصلات	١٤٤,٩	١٤٥,١	١٨٥,٦	١٩٣,٩	٣٠٧,٩	٣١١,٥	١١٣,٢
الملابس والأقمشة	١٧٢,٧	٢٢٥,٢	٢٤٦,٧	٢٨٤,٣	٣٠٨,٣	٣٥١,١	٣٩٥,٩
المصروفات الشخصية	١٣٢,٧	١٤٩,٧	١٨٢,٢	٢١٠,٧	٢١٣,٨	٢٢٦,٣	٢٤٢,٧
الرقم العام لتكاليف المعيشة	١٨٥,١	٢٠٥,٦	٢٢٦,٠	٢٧٢,٧	٣٠١,٢	٣٤٥,٨	٤٠١,٤

ثانيا ـ فى ريف الجمهورية

البيان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الأثاث والسلع الاستهلاكية المعمرة	٢١٧,٨	٢٤٠,٦	٢٧٥,٨	٣٢٢,٦	٣٦٩,٥	٤٣٣,٠	٥٢٥,٠
الطعام والشراب	٢٣٤,٩	٢٧٠,٦	٢٨٤,٧	٣٦٢,٣	٤١٣,٥	٤٦٦,٢	٥٩٤,٥
النفقات الطبية والثقافية والاجتماعية	١٧٧,٠	٢٠١,٥	٢٢٨,٥	٢٦٧,٠	٣٠٥,٠	٣٧٢,٤	٤٣٥,٠
السكن ومستلزماته	١١١,٩	١١٢,٢	١١٤,٧	١٣٤,٣	١٣٥,٥	١٣٥,٨	١٣٨,٦
الانتقال والمواصلات	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	١٢٥,٠	٢٠٠,٠	٢٠٠,٠
الملابس والأقمشة	٢١٥,٢	٢٤٤,٧	٢٧٥,٠	٣٣٩,١	٤٠٥,١	٥٠٠,٦	٥٨٦,٩
المصروفات الشخصية	١٢١,٠	١٢١,٠	١٣٠,٢	١٤٩,٥	١٥٧,١	١٦٦,٣	١٨٨,٢
الرقم العام لتكاليف المعيشة	٢٠٦,٧	٢٣٤,٢	٢٤٨,٧	٣١١,٠	٣٥٣,٤	٤٠٥,٨	٤٩٩,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ ـ ١٩٨٣) ، يونيو ١٩٨٤ .

جدول (١١)

الأرقام القياسية لأسعار الجملة فى جمهورية مصر العربية

فى الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣

(سنة القياس ١٩٦٥ / ١٩٦٦ = ١٠٠)

البيان	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الرقم العام	١٨٦,٦	٢١٤,١	٢٣٤,٦	٢٨٥,٢	٣٠٨,٩	٣٣٧,٧	٣٩٢,٣
الخاصلات الزراعية	٢١٤,٨	٢٥٨,٩	٢٦٦,٦	٣٤٢,٤	٣٧٢,٣	٤٠٢,٩	٤٩١,٥
الدواجن والأسماك	٢٤٠,٠	٢٩٥,٠	٣٢٢,٧	٣٧٠,١	٤٤٩,٤	٥٣٣,١	٦٦١,٧
المنتجات الحيوانية غير الغذائية	٢٨١,٠	٢٩٣,٠	٣١٣,٩	٣٣٥,٤	٣٧٢,٥	٣٩٦,٣	٤٤٣,٤
المواد الغذائية والمشروبات	٢٢٥,٤	٢٤١,٤	٢٧٠,٩	٣٢٩,٣	٣٥٦,٥	٤٠٤,٠	٤٩٢,١
الدخان ومصنوعاته	١٢٢,٩	١٢٢,٩	١٣٤,٣	١٣٨,٢	١٣٨,٤	١٤٤,٧	١٥١,٠
الخيوط والملابس والمسوجات	١٢٧,٦	١٦٣,٩	١٨٣,٠	٢١٨,٢	٢٣٧,٥	٢٤٦,٦	٢٥٥,٢
الجلود المدبوغة	١٨٧,٤	١٨٧,٤	١٨٧,٧	١٨٠,٢	٢٠١,٧	٢٦٥,٤	٢٦٥,٤
الأدوات المنزلية	١٢٥,٤	١٣٩,٦	١٤٦,٥	١٥٦,٦	١٥٩,٧	١٦٧,٨	١٧٣,٧
البترول ومواد الوقود	١٥٩,١	١٦٨,٦	١٩٠,٣	٢٣٠,٦	٢٤٠,١	٢٥٥,٠	٢٧٣,٠
الأخشاب	٣٦٩,١	٣٦١,٩	٣٦٣,٨	٤٨٢,٢	٤٧٨,٥	٤٨٣,١	٤٨٣,٨
الورق	٢٤١,٠	٢٤٨,١	٢٩١,٣	٣٩٠,٠	٤١٥,٤	٤٢٣,٨	٤٥١,٩
مواد البناء	٢٠٧,١	٢٥٠,٣	٣٨٣,٧	٤١٠,٣	٤٦٢,٣	٥٥٦,٢	٥٧٨,٤
الأدوية	١٤٨,١	١٥٨,٣	١٥٨,٣	١٧٨,٢	١٨٣,٢	١٩٣,٣	٢١١,٧
المواد الكيماوية	١٣٠,٨	١٣٢,١	١٤٦,٣	١٨٣,٨	٢٠٠,٩	٢٢٩,٩	٢٣٢,٧
المعادن ومصنوعاتها	٢١٠,٦	٢٢٨,٧	٢٤٦,٨	٢٩٠,٢	٣١٩,٥	٣٥١,٢	٣٧١,٠
الآلات والمعدات	١٦٩,٠	٢٠٧,٣	٢٤٥,٣	٢٦٢,٣	٢٦٣,٣	٢٦٦,١	٢٦٦,١
وسائل النقل	١٩٥,٨	٢١٨,٢	٢٤٣,٩	٢٧٦,٣	٢٨٧,٨	٣٢٠,٩	٣٥٢,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، (١٩٥٢ - ١٩٨٣) يونيو ١٩٨٤

الأمر الذى يشير إلى ما يتحمله القطاع الزراعى من ضرائب غير مباشرة تتمثل فى الفروق السعرية ، ويتضح ذلك أيضا من تدهور معدلات التبادل بشكل واضح بالنسبة لمحاصيل القمح والأرز والقطن ، كما يتضح دلك من بيانات جدول (١٣)

جدول (١٢)

نسبة السعر المزرعى إلى السعر التصديرى أو الاستيرادى المعادل فى جمهورية مصر العربية

فى عام ١٩٨٣ مقارنا بعام ١٩٧١

المحصول	الوحدة	١٩٧١			١٩٨٣		
		السعر المزرعى	السعر التصديرى والاستيرادى المعادل	٪	السعر المزرعى	السعر التصديرى والاستيرادى المعادل	٪
القطن	قنطار متري	١٨,٢٤	٢٦,٠٨	٧٠,٠٠	٦٥,١٣	٧٣,٩	٨٩,٠٠
القمح	إردب	٥,٣١	٤,٣٧	١٢١,٥٠	١٢,٧٥	٢٠,٢	٦٣,١٠
الذرة الشامية	إردب	٤,٦٨	٣,٨٩	١٢٠,٠٠	٢٣,٤٧	١٤,٧	١٥٩,٦٦
الأرز	طن	٢٧,٤٦	٣٤,٦٧	٧٩,٢٠	١٤٠,٠٠	٢٦٠,٨	٥٣,٦٨
الفول	إردب	٨,٩٢	٧,٨٣	١١٤,٠٠	٤٠,٠٠	٣٥,٧٠	١١٢,٠٠
القصب	طن	٢,٧٢	٦,٠٠	٤٥,٣٣	٢٢,٢٠	١٤,٤٠	١٥٤,١٦
البصل	طن	١٥,٧٨	٥٢,٤٠	٣٠,١٥	٨٣,٢٥	٢٣٢,٤	٣٥,٨٢

المصدر : من بيانات الجدولين (٢ ، ٨)

جدول (١٣)

معدلات التبادل لمحاصيل القمح والأرز والقطن فى الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٣

السنوات	نسبة السعر المزرعى للقمح			نسبة السعر المزرعى للأرز			نسبة السعر المزرعى للقطن		
	تكلفة الإنتاج	سعر التجزئة	سعر الاستيراد	تكلفة الإنتاج	سعر التجزئة	سعر الاستيراد	تكلفة الإنتاج	سعر التجزئة	سعر الاستيراد
١٩٧١	١,٠٧	٠,٧٩	١,٢٢	١,٢٨	٠,٦٩	٠,٨٠	١,٣٦	٠,٨٤	١,٢٠
١٩٧٢	١,١٢	٠,٧٨	١,١٣	١,٢٤	٠,٦٩	٠,٨٠	١,٤٥	٠,٨٨	١,٣٣
١٩٧٣	١,٣٣	٠,٧٩	١,٠٣	١,٢٦	٠,٨١	٠,٤٧	١,٦٥	٠,٩٠	١,٢١
١٩٧٤	١,٣٦	٠,٨١	٠,٤٥	١,٣٢	٠,٩١	٠,١٨	١,٥٩	٠,٨٨	٠,٧٤
١٩٧٥	١,٢٦	٠,٨٣	٠,٦٥	١,٣٢	١,٠٤	٠,٢٥	١,٣٨	٠,٨٦	٠,٧٨
١٩٧٦	١,٠١	٠,٧٩	٠,٧٢	١,٢٥	١,٠٩	٠,٥١	١,٢١	٠,٨٢	٠,٧٥
١٩٧٧	١,٠٠	٠,٨٢	١,٠٢	١,٣٣	١,١٥	٠,٧٩	١,٤٩	١,٠٧	١,٥٠
١٩٧٨	٠,٩٨	٠,٧٥	١,٠٩	١,٤٨	١,١٣	٠,٨٢	١,٢٤	٠,٧١	١,٣٧
١٩٧٩	٠,٧٩	٠,٨٢	٠,٨٣	١,٢٢	٠,٥٢	٠,٤٢	١,٠٤	٠,٨٧	١,٠١
١٩٨٠	٠,٨٤	٠,٧٦	٠,٦١	١,٢٣	٠,٥٥	٠,٣٢	١,٤٣	١,٠٠	٠,٥٠
١٩٨١	٠,٥٣	٠,٨٢	٠,٥١	١,٠٠	٠,٧٠	٠,٢٩	١,٣٣	١,٠٠	٠,٥١
١٩٨٢	٠,٥١	٠,٧٠	٠,٤٨	١,١٣	٠,٩٣	٠,٣٧	١,١٥	٠,٩٩	٠,٦٦
١٩٨٣	٠,٤٥	٠,٤٥	٠,٦٣	١,١٤	١,٠٠	٠,٥١	١,٠٤	١,٠٠	٠,٨٣

المصدر : احتسبت من بيانات الجداول (٨،٢،١) .

(رابعا) الآثار المترتبة على السياسات السعرية ومستوى معيشة المستهلكين :

تختلف التطورات الخاصة بأسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية والتى تعكس فى النهاية تطورات مستوى المعيشة بالنسبة للمستهلك فى كل من الريف والحضر .

ويتبين من جدول (١١) ارتفاع تكاليف المعيشة فى الريف بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة بالحضر ، حيث يزيد الرقم العام لنفقة المعيشة فى الريف عنه فى الحضر فى جميع السنوات خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ ، حيث بلغ فى عام ١٩٨٣ فى الريف ٤٩٩,٨ بينما بلغ ٤٠١,٤ فى الحضر .

كما تزيد الأرقام القياسية للمجموعات السلعية فى الريف عنها فى الحضر فيما عدا مجموعة الانتقال والمواصلات والمصروفات الشخصية ، ويعتبر ذلك أحد النتائج الهامة للسياسة السعرية التى تتم بصفة أساسية بالمستهلك فى الحضر والتى تتضمن نوعا من الاختلالات السعرية والتى تتمثل بوضوح فى ارتفاع الرقم القياسى للطعام والشراب إلى ٥٩٤,٥ فى الريف وهو يزيد عن الرقم فى الحضر والذى بلغ ٥١٩,٨ وهو أمر لا يمكن قبوله باعتبار المناطق الريفية مناطق إنتاج الغذاء ، وقد ساعد فى ذلك الدعم الموجه للسلع الاستهلاكية الغذائية فى الحضر وإحكام الرقابة على توزيعها ، فى حين يحدث العكس فى المناطق الريفية ، حيث لا تصل السلع المدعمة للمستهلكين ولا توجد رقابة على أسعارها أو توزيعها .

* الملخص *

تستهدف السياسة السعرية الزراعية حل مشكلة التناقض بين المحاصيل المتنافسة والرقعة الزراعية المحدودة ، وإنتاج مزيد من الغذاء لرفع الاكتفاء الذاتى وتقليل الاعتماد على الخارج ، وتحقيق الاستقرار فى الأسعار والدخول الزراعية ، والتخفيف من أثر التقلبات السعرية العالمية ، وتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعى ، ورفع مستوى معيشة الزراع . ومن الوسائل المتبعة لتحقيق هذه الأهداف تحديد استخدام المساحة المتاحة بالتحكم الإدارى أو تقديم حوافز اقتصادية مثل تحمل الدولة لنصف تكاليف مقاومة دودة ورق القطن ، وبذلك تضع الدولة أولويات زراعة محاصيل معينة . ويشتمل التحكم إدارى على تحديد مساحة المحصول وتحديد كميات أو مقررات معينة من مستلزمات الإنتاج تسلم للزراع بسعر محدد مثل السماد والتقاوى والمبيدات ، أو فرض حصة يلتزم الزراع بتوريدها . ويتم تنفيذ التحكم الإدارى على مستوى القرية بطرق مختلفة

تشترك فيها وزارة الزراعة والجمعيات التعاونية وبنوك القرى . ويرتبط التدخل الحكومى فى الأسعار الزراعية بوضع مستويات منخفضة نسبيا للأسعار التى تتسلم بها الدولة المحاصيل التصديرية مثل القطن والأرز أو المحاصيل التى تستهلك محليا مثل القمح والفول .

وبصفة عامة يمكن تحديد أهم سمات السياسات السعرية الزراعية فى جمهورية مصر العربية فى النقاط الآتية :

(١) السياسة السعرية هى سياسة جزئية وغير شاملة بل تقتصر على بعض المحاصيل دون البعض الآخر ، كما أنها تتناول أسعار كل محصول على حدة حيث هناك معاملات مختلفة فى شأن تسويق وتسعير المحاصيل الزراعية من قبل الدولة ، إذ أن هناك مجموعة من المحاصيل يسلم المزارع إنتاجه كله إجباريا للدولة كالقطن وفول الصويا ، فى حين هناك مجموعة من المحاصيل تسلم فيها حصص إجبارية وبأسعار محددة كالأرز مثلا ، ومجموعة ثالثة تسلم عنها حصص معينة بأسعار محددة ولكنها مرتفعة نسبيا كالسمسم والفول فى مقابل مجموعة من المحاصيل والأنتجة غير مسعرة تماما كالخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى لا تحدد الدولة لها أسعارا مزرعية .

(٢) تهتم السياسة السعرية الزراعية بالمحاصيل التصديرية أو الغذائية التى تسوق حكوميا أو تعاونيا مع ترك تحديد أسعار المحاصيل الأخرى لقوى العرض والطلب مثل ، المنتجات الحيوانية والفاكهة والخضر ، الأمر الذى يؤدى إلى تفاوت الأسعار والعائد والانخفاض النسبى لدخل منتجى هذه المحاصيل التصديرية والغذائية والتحول إلى زراعة المحاصيل الأخرى غير المحددة أسعارها حكوميا .

(٣) الاهتمام الأساسى للسياسة السعرية الزراعية فى صالح الدولة وعلى حساب المنتج الزراعى باقتطاع جزء كبير من نصيبه من العائدات التصديرية ، الأمر الذى يمثل فى النهاية تحميل القطاع الزراعى بأعباء أكثر من القطاعات الاقتصادية الأخرى .

(٤) لا تتضمن السياسة السعرية الزراعية أية ضمانات للمنتج الزراعى فى حالة تعرض محصوله لظروف انتاجية سيئة أو انخفاض الأسعار المزرعية أو ارتفاع تكاليف المعيشة .

(٥) تتحمل الدولة دعما حقيقيا مباشرا لتغطية فروق الأسعار فى حالة السلع الغذائية المستوردة التى تباع للمستهلك بأسعار تقل عن أسعار الاستيراد . ونظرا لأن هذا الدعم موجه أساسا للمستهلكين فى الحضر حيث لا يستفيد منه المزارعون رغم ما يتحملونه من أعباء فإنهم عادة ما يلجأوا إلى توفير احتياجاتهم من تلك السلع من الحضر ولا يخفى ما لذلك من آثار سيئة على العملية الإنتاجية .

(٦) تعتمد السياسة السعرية الزراعية فى تحديد الأسعار الزراعية على تقديرات تكاليف الإنتاج ، وهى تقديرات عامة متوسطة لا تعكس الواقع الفعلى لكثير من المنتجين ، كما أن تكاليف الإنتاج فى مثل هذه التقديرات لا تمثل التكلفة الحقيقية ، فإيجار الأرض الزراعية وهو بند هام من بنود التكاليف يعامل على أنه سبعة أمثال الضريبة فى حين يصل إيجار الفدان فى الواقع الى نحو عشرة أضعاف هذه القيمة ، كما أن تقديرات الأجور على سبيل المثال لا تأخذ فى الاعتبار ما وصل إليه أجر العامل الزراعى فى الوقت الراهن ، وذلك بالإضافة إلى باقى المدخلات الزراعية . ولا شك أن استخدام نماذج تقدير الأسعار وفقا للتكاليف الإنتاجية تغفل جانب الطلب على الأنتجة الزراعية ، كما تغفل جانبا هاما وهو المساواة بين السكان الزراعيين واللازراعيين .

(٧) تتضمن السياسة السعرية الزراعية دعما لمستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة والوقود والآلات الزراعية ، وأسعارها موحدة فى جميع المناطق ، غير أنها لا تتضمن وسائل رقابة كافية لضمان استخدام هذه المستلزمات المدعومة فى الأغراض الإنتاجية المحددة لها ، كما أن بعض المقررات تكون كمياتها غير كافية أو لا تصل للمزارعين فى الميعاد المناسب .

لذلك توصى الدراسة بضرورة معالجة موضوع السياسة السعرية معالجة كلية فى إطار كفالة صالح كل من المنتج الزراعى والدولة ، ومعالجة موضوع الدعم فى إطار الحرص على مصالح صغار المنتجين الزراعيين أو غير الزراعيين لتحقيق الأهداف المرجوة . كما أنه أصبح من الضرورى فى ضوء الوضع الراهن النظر فى تغيير سياسات التسعير ، ووضع أسس المساواة بين السكان الزراعيين واللازراعيين موضع التطبيق خاصة ، وقد ثبت أن التسعير وفقا لمعيار التكاليف أو نتيجة للضغوط السياسية غالبا ما يتحقق عنها فشل هذه السياسات ، وضرورة الاسترشاد بالسعر العالمى فى هذا المجال .

ولعل من المفيد فى هذه الحالة استخدام نماذج كلية تضع فى الاعتبار الأسعار الحقيقية للمدخلات والمخرجات ومختلف المتغيرات المؤثرة فى الأسعار الزراعية والبنيان السعرى للمقتصد القومى بشكل عام .